تقييم اختبار مقاومة النظام المصرفي الجزائري للصدمات الخارجية

(افتراض سيناريو الازمة ثلاثية الابعاد)

Assessment of the Algerian banking system's resistance test to external shocks (Assuming a three-dimensional crisis scenario)

* بوبكر مصطفى[1]، قاشي يوسف[2]

[1] جامعة البويرة (الجزائر)، m.boubekeur@univ-bouira.dz

[2] جامعة البويرة (الجزائر)، y.gachi@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2021/12/04 تاريخ القبول: 2021/12/26 تاريخ النشر:2021/12/31

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تقييم مقاومة النظام المصرفي الجزائري لعدم الاستقرار المالي، حيث إن تحقيق الاستقرار المالي يتطلب رفع حساسية النظام المصرفي للمخاطر الذاتية بشكل عام وخطر النظام بشكل خاص، و إن تحقيق الاستقرار المالي على مستوى النظام المالي ككل يتطلب تبني مقاربة احتراز كلي في الإشراف والرقابة، حيث تسهم في رفع متانة وصلابة البنوك في التصدي للصدمات المالية. بالنسبة للنظام المصرفي الجزائري فان الأمر 10-04، سيجعل بنك الجزائر متابعا لتعزيز التوجه الاحترازي (الجزئي والكلي) في التنظيم والإشراف لأجل تحقيق هدف السياسة النقدية الجديد، وهو الاستقرار المالي في النظام المالي بمجمله. وقد اعتبر الأمر 10- 04 المتعلق بالنقد والقرض، والنظام 14-01 المتعلق بالملاءة، من أهم القوانين التي تضمنت رؤية واضحة عن تبني مقاربة الاحتراز الكلي في التنظيم والإشراف المصرفي من قبل بنك الجزائر لأجل تحقيق الاستقرار المالي والمحافظة عليه.

الكلمات المفتاحية: اختبار المقاومة، الاستقرار المالي، خطر النظام، مقاربة الاحتراز الكلي.

تصنيف JEL: .**J21،E58.**

Abstract:

This research aims to assess the stability of the Algerian banking system, Achieving financial stability requires raising the sensitivity of the banking system to self-risk in general and the system's risk in particular. For the Algerian banking system, Order 10-04 will make the Bank of Algeria a follow-up to the prudential (micro and macro) prudential of regulation and supervision in order to achieve the new monetary policy objective of financial stability in the financial system as a whole. The order 10.04 on monney and Loan, and the rules 14-01 on solvency were among the most important laws that included a clear vision of adopting the approach of total prudence in banking regulation and supervision by the Bank of Algeria in order to achieve and maintain financial stability.

Key words: Resistance test, Financial stability, systemic risk, macro-prudential approach

Classification JEL: E58, J21.

* **المؤلف المراسل.**

مقدمة:

أصبح الإستقرار المالي المحلي هدفا جديدا للبنوك المركزية في كثير من البلدان خاصة التي مستها أزمات مالية، فهو يرتبط بدرجة كبيرة بأعمال البنوك المركزية، ويتطلب الحفاظ على الاستقرار المالي تحديد المحاور الرئيسية التي يمكن أن تؤثر على استقرار النظام المالي في مجمله وهي: محيط الاقتصاد الكلي معافى ونشط؛ استقرار المؤسسات المالية واستقرار في الأسواق؛ وجود تنظيم فعال وإشراف على أنظمة الدفع والتسوية.(Bulletin de la Banque de France, 2000, P 52)

فمنذ أزمة الرهن العقاري (2007)، أصبح مسلم به على نحو متزايد أن الاحتراز الجزئي لا يمكنه التعامل مع عدد كبير من البنوك المتعثرة، ومع العدوى المالية في نفس الوقت. " حيث يتطلب الاعتماد كذلك على مقاربة الاحتراز الكلي لضبط الاستقرار المالي. (WOO, 2011, p 3)

يوضح هذا البحث إطار الاستقرار المالي في الجزائر، بالإضافة إلى إجراء اختبار المقاومة على النظام المصرفي الجزائري، للخروج بنتائج عن مدى هشاشة البنوك والمؤسسات المالية. ففي سعيه لتعزيز الاستقرار المالي اصدر بنك الجزائر ترسانة قوية من التشريعات وخاصة تعديل قانون النقد والقرض من خلال الامرية 10-04 الصادر في سنة 2010، والنظام 14-01، المتعلق برفع نسبة ملاءة البنوك والمؤسسات المالية لسنة 2014، وهو النظام الذي حمل مضامين احترازية كلية متوافقة مع مقررات بازل (3)، من ضرورة تكوين مصدات نظامية للتحكم في التقلبات الدورية. وعلى هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مقاومة النظام المصرفي الجزائري للاضطرابات والصدمات الخارجية ؟

ويمكن أن نشتق من هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1- كيف يمكن الحفاظ على الاستقرار المالي؟

2- هل يجب تبني مقاربة الاحتراز الكلي لتحقيق الاستقرار المالي؟

3- هل النظام المصرفي الجزائري محصن ضد الصدمات الخارجية (انخفاض أسعار البترول، زيادة القروض المتعثرة، انخفاض قيمة العملة')؟

في ظل ما تم سرده من تحديات وما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث وأملا في تحقيق أهداف البحث، يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات كما يلي:

1- يمكن الحفاظ على الاستقرار المالي من خلال الرفع من مناعة ومقاومة البنوك للصدمات الخارجية المفاجئة.

2- أصبح من الضروري جدا تبني مقاربة احترازية كلية، تهدف إلى الحد من التقلبات الدورية (Procyclicité) وتهدف أيضا هذه المقاربة إلى خفض خطر العدوى المالية؛

3-النظام المصرفي الجزائري هش، وسيطلب إعادة رسملة قوية للبنوك والمؤسسات المالية في حال أي صدمة خارجية قوية؟

أولا: علاقة اختبارات الضغط الاستقرار المالي

اختبارات الضغط: هي عمليات يقوم بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بإجراء سلسلة الاختبارات للأنظمة المصرفية والمالية لقياس درجة تحملها للضغوط والصدمات الخارجية (انخفاض قيمة العملة، تعثر سداد الديون....الخ) لأجل تقييم حساسية القطاع المالي والمصرفي لمخاطر مختلفة، ومدى حاجة هذا القطاع لإعادة رسملته و انقاذه في فترة زمنية معينة. وترتبط عادة اختبارات الضغط بعدم الاستقرار المالي الذي قد يتعرض له النظام المالي والمصرفي في بلد معين.

يرتكز تقييم الاستقرار المالي، على قدرة النظام المصرفي في مواجهة أي صدمة محتملة قد تؤثر على مؤشرات أدائه. يعتبر رأس المال البنوك والمؤسسات المالية من أهم وسائل إدارة الاستقرار المالي. إن أبسط وأقصر تعريف للاستقرار المالي هو تجنب وقوع الأزمات المالية. فما هي الأزمة المالية إذن؟ هي فقدان الثقة في عملة البلد، أو أحد أصوله المالية الأخرى، مما يتسبب في سحب المستثمرين الأجانب لرؤوس أموالهم من البلد. (بلوافي، 2008، ص 71)

ويمكن تعريفه أيضا بأنه: "العمل على التأكد من قوة وسلاسة عمل جميع مكونات النظام المالي، مما ينضوي على غياب التشنجات والتوترات في هذا الجهاز بما ينعكس سلبا على الاقتصاد. (بلوافي، 2008، ص 72)

يعرفه بنك التسويات الدولية بـ" غياب التقلبات الحادة، الضغط، الأزمة". (شينازي، 2005)

ويعرفه كذلك البنك المركزي الأوروبي بـ" يمكن أن يعرف الاستقرار المالي بأنه الشرط الذي من خلاله يكون النظام المالي (الوسطاء الماليين والأسواق وبنيتها التحتية) قادر على تحمل الصدمات وتجنب الانهيار المالي، أي التخفيف من احتمال اضطرابات في الوساطة المالية في تخصيص المدخرات وتوجيهها إلى فرص استثمار مربح. (بوبكر، 2015، ص 50)

من خلال ما سبق وأيا كان التعريف فإن الاستقرار المالي يرتبط بالنظام المالي ومكوناته والأنشطة المرتبطة به، وعلى رأس ما يولى له الأهمية والعناية؛ أسواق المال والبنوك التجارية، ومن أهم الجهات المسؤولة عن تحقيق ذلك البنوك المركزية من خلال السياسات النقدية والإشرافية والرقابية التي تنتهجها. (بلوافي، 2008، ص 72)

ثانيا: تحديد اطار الاستقرار المالي في الجزائر

يتمثل دور بنك الجزائر في الحفاظ على استقرار النظام المالي، مثل أي بنك مركزي آخر، بنك الجزائر هو المسؤول عن ضمان الوساطة المالية. ولإنجاز المهمة، فبنك الجزائر يمارس الرقابة والإشراف، خاصة على المجاميع النقدية وعلى إجراءات إنشاء وسحب الموافقة على البنوك والمؤسسات المالية. ويهدف هذا التدخل لحماية المدخرين والمستثمرين، مساهما في تجنيب المؤسسات الإدارة السيئة للمخاطر. (Boumghar, Miniaoui, & Smida, 2009, p 82)

1- أهمية التنظيم والإشراف في ضبط الاستقرار المالي:

في سياق الحفاظ على الاستقرار المالي من طرف بنك الجزائر، أنشأ قانون النقد والقرض 90-10 اللجنة المصرفية. هذه الأخيرة هي السلطة المسؤولة عن رقابة امتثال البنوك والمؤسسات المالية لـلقوانين واللوائح المعمول بها، ومعاقبة أوجه القصور. ولأجل الامتثال لهذه الأحكام القانونية، فان هذه الهيئة والبنك المركزي يضعان تنظيما مصرفيا واجب التطبيق على البنوك والمؤسسات المالية. فالبنك المركزي هو المسؤول، نيابة عن اللجنة، بالقيام بالتنظيم والرقابة على الورق وفي المكان (sur pièces et sur place). وبموجب اللوائح، يجوز للجنة المصرفية أن تطلب من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، كل المعلومات والإيضاحات، وكذلك جميع الأدلة اللازمة لأداء مهمتها. (Boumghar, Miniaoui, & Smida, 2009, p 83)

تميزت سنة 2010 بتعزيز الإطار التشريعي للرقابة المصرفية تباعا لأحكام جديدة أدخلتها الامرية رقم 10-04 من 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمرية رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض. في الواقع، يعطي التشريع الجديد أساس قانوني للاستقرار المالي، كمهمة جديدة لبنك الجزائر، بتعزيز الإشراف على النظام المصرفي. وتم تعزيز الإطار الاحترازي في عام 2011، من خلال تنظيمات جديدة تخص الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، فضلا عن مخاطر السيولة. غير انه لا تزال هناك بعض الجوانب غير متطورة بالشكل الكافي، وخاصة إطار الحوكمة، والإشراف الموحد وإدارة مخاطر أسعار الفائدة. (FMI, 2014)

لقد تم وضع منهجية على تركز على المخاطر في عام 2012، ولكن لم يتم ضمان تنفيذها. تأسست المقاربة الاحترازية الجديدة المؤسسة على منهج (CAMELS) للإشراف المصرفي في بنك الجزائر، حيث ينبغي لهذا الاخير توظيف مختصين، مثلا في مجال التدقيق

المعلوماتي ومكلفين بتقييم مخاطر التشغيل في القطاع المصرفي، والتي هي مرتفعة بشكل ملاحظ، وتحسين البيئة المعلوماتية من خلال عصرنة الأجهزة المعلوماتية وعصرنة الشبكة ووسائل الدفع...الخ. هناك حاجة للرفع من جودة الإطار التشغيلي للإشراف المصرفي. (بوبكر، الاستقرار المالي في اطار مقاربة الاحتراز الكلي، 2015، صفحة 299)، ولجعل المقاربة الاحترازية لبنك الجزائر أكثر فعالية؛ ينبغي:

- ✓ تحسين نظام تخصيص الموارد للرقابة المصرفية؛
- ✓ توضيح المهام الرقابية على الورق وفي الموقع وبين بنك الجزائر والأمانة العامة للجنة المصرفية؛
- ✓ تعزيز أدوات الاحتراز الكلي (إضافة إلى أداة رأس مال الحماية المقدر بـ (2.5%)، الذي تنص عليه المادة الرابعة (04) من النظام 14-01، خاصة من خلال التحاليل الأفقية للمخاطر واختبارات المقاومة.

وأخيرا، فإن المستوى الحالي من الممارسات المعلوماتية المالية وشفافية المؤسسات لا تسمح بانضباط السوق أو المساهمة بشكل كامل للرقابة المصرفية الفعالة. فالمعايير الاحترازية لا تزال تعتمد على مقررات بازل (1)، ولكن السلطات بدأت للتحضير للانتقال إلى بازل (02) وبعض العناصر من بازل (03) العناصر (رأس مال الحماية المقدر بـ2.5، الذي تنص عليه المادة الرابعة (04) من النظام 14-01)، وخاصة التبني الاخير للتنظيم الخاص بخطر السيولة (المواد 1 إلى 28، من النظام 11-04، لـ2011/05/24).

الشكل رقم (01): أشكال إعادة رسملة بنوك القطاع العام 2001-2013 (م.د)

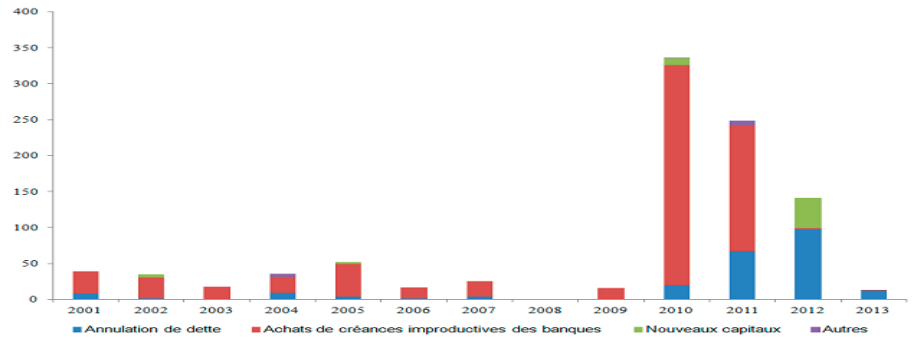

Source: (FMI, 2014, p 22)

تمثل عمليات شراء الديون المتعثرة السمة الغالبة لعمليات التطهير في النظام المصرفي الجزائري، خاصة في فترة (2001-2011)، وبعد سنة 2011؛ تعاظمت عمليات إلغاء الديون المتعثرة المعدومة من ميزانيات البنوك، وتم زيادة الأخذ بهذا المبدأ خاصة بعد توصيات برنامج تقييم القطاعي المالي عن صندوق النقد الدولي لـ2007، الخاص بالنظام المالي الجزائري.

2- تبني مقاربة الاحتراز الكلي للتحكم في الاستقرار المالي:

إن الوقائع الدورية للضغوط النظامية هي من السمات المشتركة والشائعة في الأنظمة المالية الحديثة. في الجزائر، لوحظ وجود موجة من حالات الإفلاس للبنوك الخاصة بين عامي 2003 و2007، في حين تم الاحتفاظ بالبنوك العمومية والحيلولة دون إفلاسها رغم التكلفة الكبيرة من تطهيرها. فتجربة الجزائر تؤكد على أهمية استجابة الدولة المصممة تصميما جيدا لحاجة القطاع العام.

لقد نشر بنك الجزائر مؤخرا تقريره الأول حول الاستقرار المالي في 2012، وينتظر أنه يعتزم تحديثه ونشره كل سنة. وقد تم تحضير هذا التقرير من طرف الفريق العامل المتخصص (ad hoc)؛ وسيكون من المفيد أن تكون وحدة تنظيمية أكثر استقلالا ودائمة مسؤولة عن مراقبة الاستقرار المالي (مثل ما هو موجود في الاتحاد الاروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكثير من الدول).

لقد تم رفع نسبة ملاءة البنوك والمؤسسات المالية تماشيا مع مقررات بازل (03) وفقا للنظام 14-01 المؤرخ في 2014/02/16، الذي يتضمن نسبة الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، ويهدف أساسا حسب المادة الأولى منه إلى تحديد نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية. و المادة الثانية (02) من النظام: على أن تلتزم البنوك والمؤسسات المالية باحترام بصفة مستمرة على أساس فردي أو مجمع، معامل أدنى للملاءة قدره (9.5%)، بين مجموع أموالها الخاصة القانونية اما المادة الثالثة (03) على: يجب أن تغطي الأموال الخاصة القاعدية كلا من مخاطر القرض والمخاطر العملياتية ومخاطر السوق بواقع (7%) على الأقل.

وتنص المادة الرابعة: زيادة على التغطية المنصوص عليها في المادة (02) أعلاه، يجب أيضا على المصارف والمؤسسات المالية أن تشكل وسادة، تدعى وسادة أمان، تتكون من أموال خاصة قاعدية تغطي (2.5%) من مخاطرها المرجحة.

وهذا ما يتوافق إلى حد بعيد من مقرات لجنة بازل (3)، التي توصي بضرورة تكوين مصدر رأس مال حماية نظامي لمواجهة التقلبات الدورية (Procyclicité) في أوقات التعافي لاستعمالها في أوقات الأزمات، أي أن بنك الجزائر، بدأ فعلا باستعمال **أدوات الاحتراز الكلي** في ضبط الاستقرار المالي، تماشيا مع ما أصدره من قبل في المادة 35 من الأمر 10-04، من ضرورة تحقيق الاستقرار المالي، حينها كانت الإشكالية تتمحور عن أي الأدوات الإشرافية التي يجب أن يستعملها البنك المركزي لتحقيق ذلك، إلا أن المادة الرابعة (04) من النظام 14-01، تجيب على هذه الإشكالية.

والأداة الثانية هي بالنسبة للمؤسسات ذات الأهمية النظامية في قلب النظام المصرفي الجزائري، فقد حمل التشريع المصرفي الجديد وفقا لأحكام المادة السابعة (07) من النظام 14-01، وأصبح: يمكن للجنة المصرفية أن تفرض على البنوك والمؤسسات المالية ذات أهمية نظامية، معايير ملاءة تفوق تلك المنصوص عليها في المادتين 2 و3 أعلاه. (المادة السابعة (7) من النظام 14-01، 2014)

تمثل هذه الأحكام السابقة فيما يخص الملاءة للبنوك والمؤسسات المالية، استجابة حقيقية من السلطات الإشرافية الجزائرية لمقررات بازل (03) وللتوجهات العالمية الحالية في ما يخص الاحترازي الكلي، تكملة للاحتراز الجزئي الذي يعتبر غير كافي لتحقيق الاستقرار المالي لمجمل النظام المالي.

وهاتين الأداتين هما إلى جانب هدف الاستقرار المالي الجديد الذي أصبح ملتزم به بنك الجزائر وفقا للمادة 35، من الأمر 10-04.

إن كل هذه الترسانة من التشريعات تجعل بنك الجزائر، متابعا للإشراف الاحترازي الكلي مستقبلا، وخاصة في حال الأزمات المالية والمصرفية وحال تعاظم خطر النظام وتعرض النظام المالي إلى عدوى مالية أو إلى تقلبات دورية كشكل من أشكال خطر النظام.

3- تدخل بنك الجزائر في حالة الأزمات المصرفية:

إن الهيئات الرئيسية التي تشارك في سلامة القطاع المالي تنسق عملها حسب الحاجة في الوقت الحالي. فالتنسيق مضمون من لجان مختلفة كالأعضاء المتموقعين في مجلس النقد والقرض وأعضاء اللجنة المصرفية، وكلها برئاسة محافظ البنك المركزي الجزائري. ولا يوجد حاليا أي هيئة مستقلة مكلفة باستقرار النظام المالي بمجمله، وهذه النقطة تعد واحدة من نقاط الضعف الأساسية التي أبرزتها اختبارات محاكاة الأزمات التي أجراها البنك الدولي في عام 2010 من قبل. هذه المظاهر يمكن أن تكون مفصلة في مذكرة اتفاق بين المؤسسات التنظيمية والإشرافية، والتي ستركز على المراحل "العادية" وأوقات "الأزمة"، ما سيسمح بتبادل المعطيات بين الهيئات التنظيمية وتحديد منهجيات إدارة الأزمات. (سفير و بوبكر، 2016، صفحة 370)

في أوقات الأزمات، يمكن الاستجابة لاحتياجات السيولة الطارئة للبنوك من خلال آليات إعادة الخصم أو استخدام القروض المباشرة، ولكن هناك حاجة لتوضيح دعم السيولة الطارئة وأن تكون مضمونة. ينبغي توضيح الإطار العملي أن هذه التسهيلات تمثل آلية فعالة لدعم السيولة الطارئة.

أنشئ صندوق ضمان الودائع المصرفية (FGDB) بعد انهيار بنك الخليفة عام 2003، وهو صندوق دفع وتعويض ودائع العملاء في حالة فشل البنك عن إرجاع الودائع، وهو بدون سلطة قوية للعلاج؛ إذن فان فعاليته مشكوك فيها بسبب المدة الطويل للدفع. على الرغم من أن الإطار القانوني ينص على فترة تعويض مدتها ستة أشهر، فضمان الودائع من البنوك المفلسة؛ الخليفة 2003، البنك الصناعي والتجاري (BCIA) 2003، و(CAB) 2005، لا تزال قيد التنفيذ. (بوبكر، الاستقرار المالي في اطار مقاربة الاحتراز الكلي، 2015، صفحة 303)

4- إدارة السيولة النظامية (la liquidité systémique):

إن استمرار تقلب الإيرادات البترولية يشكل تحديات في إدارة السيولة، على الرغم من أنه يمكن تخفيفها من خلال المحافظة على عجز سيولة هيكلية للبنوك حيث أن السندات تسهل امتصاص السيولة الفائضة وتحل مكانها، ويبدو أن هناك عزوف عن استخدامها؛ حيث يلجأ بنك الجزائر إلى رفع معدلات الاحتياطي القانوني التي في الأصل هي مرتفعة (12٪)، وهو ما يوضح استمرار معدلات الفائدة الحقيقية سالبة على السيولة بالدينار. (سفير و بوبكر، 2016، صفحة 371)

إدراكا لأهمية إدارة السيولة في تحقيق الاستقرار المالي، أصدرت الجزائر تشريعات في هذا الخصوص، ومنها النظام رقم 11-04، الصادر في 2011/05/24، يتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة، خطر السيولة. وهو ما يعتبر نقلة نوعيا هامة في تسيير السيولة وخاصة المواد الثانية (02) والرابعة (04) والمادة (19) و(22) منه خاصة. (النظام رقم 11-04، 2011)

إن لإدارة فائض سيولة قطاع المحروقات؛ اثر ضعيف على قيود الصرف. ففائض السيولة المتعلقة بإيرادات المحروقات قد طرح منذ فترة طويلة تحديا كبيرا أمام تنمية القطاع المالي. فينبغي التخلص التدريجي من مختلفة تدابير الرقابة على الصرف. والرسم التالي يقدم مساهمة قطاع المحروقات (HC) في السيولة الإجمالية.

الشكل رقم (02): مساهمة قطاع المحروقات (HC) في السيولة الإجمالية

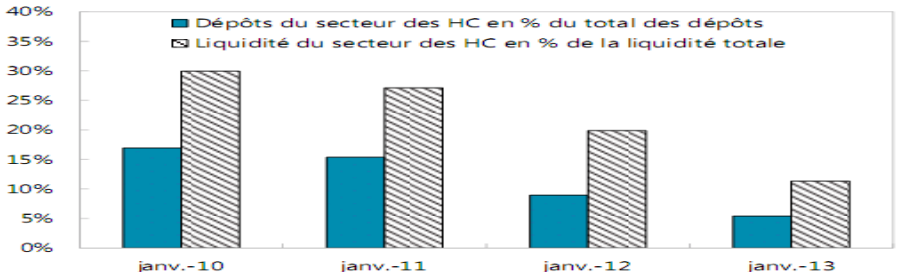

Source (FMI , 2014, p 26)

لقد أوصي صندوق النقد الدولي في برنامج تقييم القطاع المالي السابق 2007، أن تودع ودائع شركة سوناطراك مباشرة لدى بنك الجزائر بالعملة الأجنبية. وهذا الخيار هو غير مسموح به حاليا (وفقا للقانون، هذه الودائع توضع بالعملة الوطنية)، حيث لديه ميزة التحكم الكامل في هذه الودائع.

5- إطار الحل:

يعطي الإطار القانوني للسلطات المختصة صلاحيات تقديرية واسعة لفرض السياسات والإجراءات التصحيحية، وبالتالي تجنب الضغط المعنوي الذي يمكن أن يمارس عند إعادة رسملة وتطهير البنوك المتعثرة، حيث قد تباشر الجنة مجموعة واسعة من الإجراءات التصحيحية، بما في ذلك التحذيرات المكتوبة، حظر عمليات معينة، إنهاء مهام المسؤولين وتعيين الإداريين مؤقتا (المادة 105 من قانون النقد والقرض 10-04، 2014) غير انه يتم ذلك دون أهداف واضحة للتدخلات الاحترازية، والقرارات المتخذة عن كل حالة على حدة، والتي قد تؤدي إلى عدم الاتساق في تطبيقها.

فمجموعة الخيارات المتاحة عن حل (résolution) المؤسسات هي محدودة، وعملية التصفية في نظام الإعسار العام تطرح العديد من الصعوبات، وهو ما يؤكد على أهمية إيجاد نظام حل خاص. الإفلاس المصرفي في الجزائر يكشف عن أن نظام الإعسار هو عام، وهو عملية تعتبر شاقة وبطيئة في الممارسة العملية وتتسبب في تعطيل واضطرابات لكل من الدائنين والمدينين (على سبيل المثال، جميع الديون تصبح واجبة الأداء عند التصفية، مما يجعل العملية جد مضطربة بالنسبة للمقترضين). (بوبكر، 2015، صفحة 305)

ثالثا: تقييم المخاطر المصرفية

لا يمثل الاستقرار المالي انشغالا كبيرا في الجزائر مهما حظي به من اهتمام مستمر من السلطات المسؤولة، لأن إدارة المخاطر والمردودية الأساسية المترتبة عليها ضعيفة ولا تسمح بالتفكير في مؤشرات السلامة المالية. إن الاضطرابات تتطلب اهتماما خاصا، الذي يحوي عددا من المخاطر الخاصة بكل بلد:

1-مخاطر الائتمان: لا تزال هذه المخاطر هي الأكثر أهمية بالنسبة للقطاع المالي. فقطاع الأعمال، يتألف أساسا من المؤسسات العمومية التي خفضت ديونها في السنوات الأخيرة وبالتالي خفض الرافعة المالية نتيجة ضخ رؤوس الأموال من الدولة لغرض تمويل استثماراتها. فالتدخلات المتكررة للدولة في النظام المصرفي حولت خسائر البنوك العمومية إلى ميزانية الدولة.

إن عملية حساب الحد الأدنى لكفاية رأسمال في البنوك الجزائرية محددة من طرف بنك الجزائر، وذلك عن طريق نماذج تبين طريقة الحساب، بحيث يتم في البداية حساب صافي الأموال الخاصة المكونة من الأموال الخاصة القاعدية والمكملة، ثم بعد ذلك يتم ترجيح المخاطر باحترام النسب المحددة الخاصة بكل شريحة وتسمى هذه الطريقة بالطريقة المعيارية البسيطة، إذ بدأ استعمالها هنا في الجزائر سنة 1995 بحيث في البداية حددت هذه النسبة بـ4% مع رفعها إلى معيار بنك التسويات الدولية (BRI) البالغ 8% في عام 1999، وبالتالي فلقد تأخرت البنوك الجزائرية في تطبيق هذه النسبة عن ما حددته لجنة بازل والذي كان نهاية سنة 1992، بالرغم من أن لجنة بازل منحت للبنوك فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات للالتزام بمعيارها، بينما منحت التعليمة رقم 74-94 المتعلقة بتحديد القواعد الاحترازية وتسيير البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر مدة تصل إلى خمس سنوات لتطبيق ذلك المعيار تماشيا مع الفترة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق الحر، ومن خلال التقرير السنوي لسنة 2006 المقدم من البنك المركزي نجد بأن البنوك العمومية والخاصة تستجيب إلى التنظيم الاحترازي في مجال نسبة الملاءة المالية، حيث ترتفع هذه النسبة إجمالا بـ15.15 %، فتقدر بنسبة 14.37% بالنسبة للبنوك العمومية و29.59% بالنسبة للبنوك الخاصة، ويعود السبب في تحسن هذا المؤشر بالنسبة للبنوك العمومية الذي كان بواقع 11.69 % في 2005 إلى الأثر المتزامن لإعادة الشراء من طرف الخزينة العمومية للديون البنكية غير الناجعة على المؤسسات العمومية التي تعاني من وضعية صعبة. (أيتعكاش، 2013/2012، صفحة 273)

كما يرتبط المنهج المبسط المعتمد من طرف البنوك الجزائرية على نسب تثقيل للمخاطر واحدة نسبتها 100%، وهذا لأن الجزائر ليست موضوع تقييم وتصنيف من طرف وكالات التقييم العالمية للدول والبنوك والمؤسسات (MOODY'S , S&P)، لأن عدم التقييم

والتنقيط من طرف هذه الوكالات يؤدي تلقائيا حسب ما تنص عليه اتفاقية بازل الثانية إلى رفع درجة مخاطرتها إلى 100%، وهو ما يجعلها في وضع غير تنافسي أمام باقي البنوك على الصعيد العالمي وبالتالي فنسبة 100 % تطبق على البنوك التي درجة تقويمها الأول دون BB على مقياس ستاندرأند بورز، (بن صنجور، 2003، ص 132) مما يعني أن تطبيق الاتفاقية الجديدة ستكون مكلفة لبنوكنا بالرساميل الإضافية، إذ ستنتقل الجهات السيادية بما فيها الدولة والبنوك المركزية والمؤسسات العامة من درجة مخاطرة هي حاليا 0% إلى درجة مخاطرة 100% أو حتى أعلى إذا تدنت درجة التصنيف عنB. (أيتعكاش، 2013/2012، صفحة 241/240)

2-المخاطر المرتبطة بالمحروقات: إن ضعف الاندماج التجاري والمالي في الاقتصاد العالمي حمى الجزائر من الصدمات الخارجية. غير أن صادرات النفط تمثل تقريبا كل الصادرات ومنه فإن الخطر المرتبط بالمحروقات يجب أن يكون أيضا خطر مركز للدولة، بسبب اعتمادها على عائدات النفط. سهولة الحصول على الائتمان في سنوات التوسع تمهد الطريق لزيادة في مخاطر الائتمان خلال مراحل الانكماش.

3-مخاطر السيولة: في حالة صدمات السيولة، فان الخطر يتم خفضه من خلال قدرة البنوك على استخدام تسهيلات تمويل من البنك المركزي. بالإضافة إلى ذلك حيث لا يوجد تدفق رأس المال الأجنبي إلى النظام المالي بشكل كبير، فان مخاطر التدفقات الخارجة المفاجئة هي غير موجودة.

4-خطر الصرف: إن القطاع المصرفي محمي إلى حد كبير ضد مخاطر العملة. حيث أن القروض بالعملات الأجنبية ممنوعة في الجزائر، في حين تتطلب تدابير مختلفة لضوابط رأس المال من المصدرين لإعادة كل عائدات التصدير وتحويلها فوق 50٪ منها إلى العملة المحلية. ونتيجة لذلك، فإن مخاطر الميزانية العمومية هي شبه معدومة. بالإضافة إلى ذلك، ليس للبنوك الجزائرية أي حضور دولي كبير، ولا اندماج في الشبكات الدولية كشبكة (swift)، مما يحد من تأثير الصدمات المباشر الآتية من الخارج.(FMI, 2014, p. 18)

يصنف صندوق النقد الدولي سياسة صرف الدينار ضمن السياسات العائمة، وأن أسعار الصرف تتحدد وفق التعاملات البنكية. وأن "بنك الجزائر يعتمد سياسة واحدة هي الحفاظ على سعر صرف الدينار الحقيقي ضمن مستوى متوازن تحدده العوامل الأساسية للاقتصاد الوطني"، وقد انخفض سعر الصرف الحقيقي للدينار بقيمة متوسطة قدرها بحوالي (5.11%) خلال الأشهر الـ11 من سنة 2014، وأن هذا الانخفاض جاء كنتيجة لتعديل سعر الصرف للدينار بين البنوك في السوق، وأن الدينار عرف انزلاقا بسيطا أمام العملات الأجنبية مقارنة بسنة 2013، حيث انخفضت قيمته بنسبة 0.62 أمام الدولار و1.56 مقابل الأورو. كما أن الصرف الحقيقي للعملة الوطنية هو في الحقيقة مقياس سياسة الصرف في البلاد، إضافة إلى كونه مقياس لمراقبة تطور أسعار الصرف؛ أي أن أسعار العملة تعد نسبية متعلقة أساسا به. (BA, 2016, p. 36)

5-مخاطر أسعار الفائدة: إن مخاطر سعر الفائدة هي محدودة: فالسندات المحمولة حتى تاريخ الاستحقاق، والتباين الزمني يبدو منخفض وأسعار الفائدة المركزية لم تتغير منذ سنوات. فيجب حينئذ أن تكون مراقبة بدقة في المستقبل مع تطور أسواق رأس المال حيث تعطي دورا أكبر لأسعار الفائدة في السياسة النقدية. ومعظم اتفاقيات القروض لا تحتوي على بند لأسعار الفائدة المتغيرة.

6-مخاطر الحوكمة: إن حوكمة البنوك العمومية، كما يتأكد من تقييم المطابقة لممارسات الرقابة المصرفية، أنها مصدر قلق. فالمستوى المرتفع للقروض المتعثرة للبنوك العمومية يرجع جزئيا إلى فشل الحوكمة وسوء الإدارة وضعف النظم ذات الصلة بإدارة المخاطر وتكنولوجيا المعلومات، وعدم وجود تنسيق في أجهزة الرصد. فإذا استثمرت البنوك في قطاعات جديدة، كقطاع السكن والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فان مخاطر جديدة للحوكمة وسوء الإدارة قد تظهر. (بوبكر، 2015، صفحة 311)

يبين الجدول التالي رقم (01)، تجميع بعض مؤشرات الأداء الجزئي التي تدل على حالة ونوعية الاستقرار المالي في النظام المصرفي الجزائري.

الجدول (01): مؤشرات الاستقرار المالي في الجزائر

المؤشرات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مؤشر الأموال الخاصة	**26.2**	**23.26**	**23.7**	**23.4**	**21.5**	**16**	**18.7**	**18.9**
البنوك العمومية	23.9	21.7	21.9	21.6	19.9	14.9	18	18.5
البنوك الخاصة	35.2	31.6	31.2	31.9	28.5	20.9	21.3	20.4
مؤشر الأموال الخاصة بأساس (Tier 1)	**19.1**	**17.7**	**16.9**	**17.3**	**15.5**	**13.3**	**15.9**	**16.4**
البنوك العمومية	15.6	14.8	14.1	14.7	13.1	11.7	14.7	15.6
البنوك الخاصة	32.9	29.3	28.8	29.5	26.3	20.2	20.4	19.7
مؤشر القروض المتعثرة/رأس المال التنظيمي	**33.9**	**21.1**	**19.4**	**16.2**	**17.1**	**21.4**	**25.4**	**32.9**
البنوك العمومية	46.0	27.5	25.1	20.4	21.7	26.8	28.2	37.3
البنوك الخاصة	1.5	3.0	2.3	3.4	2.6	4.6	16	16.6
مؤشر القروض المتعثرة	**21.1**	**18.3**	**14.5**	**11.5**	**10.6**	**9.2**	**9.8**	**11.4**
البنوك العمومية	23.6	20.5	16.1	12.4	11.4	9.7	9.9	12
البنوك الخاصة	3.8	4.1	4.0	5.2	4.8	5.1	8.8	7.8
مؤشر صافي القروض المتعثرة	**7.3**	**4.9**	**4.4**	**3.5**	**3.4**	**3.2**	**3.8**	**5.1**
البنوك العمومية	8.3	5.4	4.9	3.8	3.7	3.4	3.7	5.2
البنوك الخاصة	0.7	1.4	1.0	1.5	0.9	1.4	4.8	4.2
مؤشر الاحتياطات للقروض المتعثرة	**65.4**	**73.5**	**69.9**	**69.5**	**68.2**	**65.2**	**61.2**	**55.4**
البنوك العمومية	65.0	73.7	69.6	69.4	67.4	64.8	63.0	56.3
البنوك الخاصة	82.0	66.7	75.9	71.7	80.3	71.9	44.9	46.3
مؤشر عائد الأموال الخاصة (ROE)	**26.0**	**26.7**	**24.7**	**23.3**	**19.0**	**23.6**	**21.6**	**19.4**
البنوك العمومية	27.9	29.8	26.1	22.7	17.9	25.1	23.4	20.8
البنوك الخاصة	20.9	20.3	21.4	24.8	21.6	19.6	16.3	15.1
مؤشر عائد الأصول (ROA)	**1.8**	**2.2**	**2.1**	**2.0**	**1.7**	**2.0**	**1.9**	**1.9**
البنوك العمومية	1.5	1.8	1.8	1.6	1.3	1.8	1.8	1.8
البنوك الخاصة	3.7	4.6	4.5	4.6	3.8	3.3	3.2	2.8
مؤشر هامش الفائدة/ العائد الخام	**58.4**	**63.8**	**64.9**	**67.2**	**68.2**	**68.5**	**66.8**	**72.4**
البنوك العمومية	60.4	71.6	73.6	78.1	71.5	68.4	65.8	72.1
البنوك الخاصة	52.5	44.2	44.4	41.6	59.1	69.1	71.5	73.4
مؤشر المصاريف خارج الفائدة/العائد الخام	**32.2**	**21.4**	**33.6**	**33.2**	**33.5**	**28.5**	**26.2**	**28.1**
البنوك العمومية	32.7	31.6	34.8	34.7	33.9	26.9	24.1	25.4
البنوك الخاصة	31.0	31.0	30.8	29.5	32.3	34.4	36.0	38.2
مؤشر الأصول السائلة/مجموع الأصول	**51.8**	**53.0**	**50.2**	**45.9**	**40.5**	**38.0**	**27.2**	**27.5**
البنوك العمومية	52.7	54.2	51.1	45.1	39.4	37.0	25.9	27.4
البنوك الخاصة	44.7	43.7	43.2	50.9	46.5	44.0	35.9	28.1
مؤشر الأصول قصيرة الأجل/الخصوم قصيرة الأجل	**114.5**	**114.3**	**103.7**	**107.5**	**93.5**	**82.1**	**61.6**	**67.3**
البنوك العمومية	118.4	118.1	106.6	110.5	95.7	83.4	60.2	70.4
البنوك الخاصة	89.0	88.5	84.6	93.5	84.1	75.4	69.8	52.8

Source; (FMI, 2017, p 34)

يجب مراقبة المخاطر المختلفة عن كثب (بما في ذلك تقلب أسعار النفط ومخاطر الائتمان). طالما أن الدولة لديها مهلة كافية وهامش مناورة كبيرة لتمويل البنوك العمومية في حالة الضرورة.

رابعا: اختبار مقاومة النظام المصرفي الجزائري

قام صندوق النقد الدولي بإجراء سلسلة من اختبارات الضغط لتقييم حساسية القطاع المصرفي الجزائري لمخاطر مختلفة. تم انجاز البرنامج سنة 2012، وهو موثق في التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي والمعنون بـ(تقييم استقرار النظام المالي الجزائري) (FMI، 2014). وقد تم اختبار مقاومة النظام المصرفي الجزائري بفرض عدة سيناريوهات وافتراضات، وتم الخروج بنتائج نستعرضها في الأتي.

1-منهج اختبار المقاومة:

اعتمدت منهجية التقييم على القروض المتعثرة وحجمها في النظام المصرفي، فالفترة التي توفرت فيها بيانات القروض المتعثرة كانت قصيرة نسبيا، واستخدمت اختبارات حساسية لفحص نقاط الضعف والاضطرابات في البنوك، بدلالة اختبارات الملاءة في سيناريو الاقتصاد الكلي. والممارسة تضمنت تحليل تنازليا من أعلى إلى أسفل (top-down) لـ 20 بنكا ومؤسسة مالية واختبار مقاومة تصاعدي (bottom-up) ركزت على ستة بنوك عمومية، كله بمساعدة البيانات الفردية للبنوك حتى نهاية 2012. (CLAUDIO, 2009)

وافترضت السيناريوهات صدمة نفطية عالمية، وتباطؤ لفترة طويلة في الاقتصاد الأوروبي وذلك باستخدام أحدث التوقعات المتاحة لتوقعات الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي. فتعاظم كل صدمة تم ترجيحه انطلاقا من الذروات التاريخية التي وصلت إليها القروض المتعثرة، بحكم الخبراء وتجربة العديد من البلدان.

2-محدودية التحليل:

فالتحليل كان محدودا بسبب عدم وجود بيانات تاريخية ومرغوبة. وليست هناك معلومات عن توزيع تواريخ استحقاق الأصول والخصوم، وعدم وجود سلسلة زمنية أطول للقروض المتعثرة تاريخيا ودقيقة، فمن الصعب تحديد العلاقة بين سيناريو الاقتصاد الكلي والمخاطر المالية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نسبة كبيرة من القروض المتعثرة هي في محافظ البنوك التي تنتظر تطهيرها وإعادة شراء ديونها. ويبقى هناك تضارب وعدم تجانس في المعلومات حول القروض المتعثرة ومؤشرات السلامة المالية المعلن عنها.

3-فرضيات اختبار المقاومة:

تم الاختبار بناءا على افتراضات أساسية وهي (FMI, 2014):

- ✓ تفترض المعطيات المصححة أن التقديرات هي أمنة وواضحة وقابلة للتحقيق بضمانات الدولة؛
- ✓ تم الاختبار لكشف مدى الحاجة لإعادة الرسملة لأجل تشكيل مؤشر الحد الأدنى لرأس المال (8%)؛
- ✓ سيناريو خطر الائتمان يفترض زيادة قدرها 10 نقطة مئوية في مؤشرات القروض المتعثرة؛ للكشف عن مدى تحمل الصدمة؛
- ✓ الصناعات الرئيسية التي يتركز فيها الائتمان هي ثلاثة؛ التصنيع والبناء والتجارة؛
- ✓ يتضمن بزيادة قدرها 10 نقطة مئوية في نسب القروض المتعثرة، وانخفاض قيمة الدينار بنسبة 10٪ مقابل جميع العملات وارتفاع أسعار الفائدة (200 نقطة أساس).
- ✓ يشمل صدمة نفطية مع انخفاض أسعار النفط إلى 25 دولارا، وتدهور 10٪ من قروض النفط والغاز، وانخفاض قيمة الدينار بنسبة 10٪ مقابل اليورو وارتفاع أسعار الفائدة (200 نقطة أساس).

الجدول (02): معطيات ونتائج اختبار المقاومة

	عدد البنوك /مؤشر الأموال الخاصة		CAR			الحاجة إلى إعادة الرسملة	
المقاومة قبل الصدمة	0>	0-8%	بنوك خاصة	بنوك عمومية	المجموع	مليار دينار	النسبة من (PIB) خارج المحروقات
المرجع (قبل الصدمات)	0	1	17.2	31.9	19.5	.....	.....
اختبار الحساسية (عامل واحد)							
خطر القروض							
مجموع القروض	0	3	11.9	27.6	14.5	55	0.5
القروض لثلاث قطاعات رئيسية	0	2	15.2	28.9	17.4	23	0.2
قروض للقطاع العام	0	2	13.9	31.2	16.8	14	0.1
قروض للقطاع الخاص	0	2	15.4	27.8	17.3	16	0.1
خطر التركيز	4	1	-16.9	24.8	-8.5	936	8.7
تعثر اكبر المقترضين	6	2	-34.9	16.5	- 24.2	1266	11.8
تعثر اكبر ثلاث مقترضين							
خطر الصرف	0	1	17.4	32.0	19.7	1.4	0.0
انخفاض قيمة الدينار ب40 %							
انخفاض قيمة الدينار ب80 %،	0	1	16.9	31.7	19.3	0.1	0.0
خطر معدل الفائدة							
انتقال موازي بارتفاع 200 نقطة أساس	0	0	18.2	....	....	0	0
انتقال موازي بارتفاع 400 نقطة أساس	0	0	19.2	....	....	0	0
اختبار المقاومة (متعدد العوامل)							
السيناريو الأول	3	0	8.7	27.6	11.8	137	1.3
السيناريو الثاني	0	3	14.2	31.7	17.1	18	0.2

Source : (FMI, 2014, p 20)

يوضح الجدول رقم (02)، هشاشة أهم مكونات النظام المصرفي الجزائري، ألا وهي البنوك العمومية التي تمتلك ما يقارب 90 %، من الأصول والخصوم في النظام المصرفي الجزائري، ورغم أن نتائج الاختبار تدل أيضا على هشاشة اكبر للبنوك الخاصة والمؤسسات المالية، إلا أن أثرها لا يبدو كبيرا على مجمل النظام المصرفي، بسبب ضعف حصتها السوقية من الودائع وتوزيع القروض.

4–نتائج اختبارات المقاومة:

تشير اختبارات المقاومة إلى (FMI, 2014):

- ✓أن تركيز الائتمان وخصوصا في القروض ذات المخاطر المصرفية الرئيسية، والبنوك العمومية ؛ هي الأكثر اضطرابا، الجدول رقم (02) السابق.
- ✓في سيناريو مخاطر الائتمان– ركزت على ارتفاع قدره 10 نقطة مئوية للقروض المتعثرة – فان مؤشر رأس المال لثلاثة بنوك عمومية (التي تمثل 27٪ من إجمالي الأصول) قد سقط المؤشر تحت الحد الأدنى التنظيمي المقدر بـ 8٪ لكنها تبقى مليئة (انظر بالتفصيل التقرير الخاص بالتقييم)؛
- ✓الدولة هي المالك، وإن تكلفة إعادة رسملة تقدر بـ (0.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات) وسيتم امتصاصها في الميزانية، كما تم فعلهـ في الماضي؛
- ✓تعرض قوي من البنوك العمومية إلى مؤسسات عمومية كبرى عامة في قطاعات نشاطات الصناعات التحويلية، كالبناء والتجارة. ما يعني ارتفاع حساسيتها لصدمات قطاعات معينة؛
- ✓أكبر ثلاثة مقترضين من القطاع العام يشكلون 38٪ من إجمالي القروض. أي أن أي سيناريو تعثر افتراضي من هؤلاء المقترضين يؤدي إلى إعسار (insolvabilité) ستة بنوك، خمسة من القطاع العام، ما يعني أن مخاطر التركيز هي مرتفع جدا.

5–نتائج اختبار المقاومة على كل عامل على حدا (Teste de résistance):

أما نتائج اختبار المقاومة على كل عنصر على حدا، فكانت على النحو التالي:

5–1–نتائج اختبار المقاومة على سحب الودائع:

معظم البنوك لها سيولة كافية لتحمل أي صدمة سيولة كبيرة، وصدمات أسعار الفائدة والعملات الأجنبية لها أثر محدود على القطاع المصرفي. أجري اختبار المقاومة على السيولة لتقييم قدرة البنوك على مواجهة السحوبات اليومية؛ من 5 إلى 10٪ يوميا لمدة خمسة أيام. وأظهرت النتائج أن البنوك يمكن أن تواجه هجوم كبير على الودائع لمدة خمسة أيام. لأن معظمها تعرض أصول سائلة مستحقة. حيث تمثل مجموع الأصول السائلة 108٪ من الخصوم قصيرة الأجل في عام 2012، يكون للبنوك فسحة ومجال مناورة في حالة السحب المفاجئ أو التدهور العام لظروف التمويل.

5–2–نتائج اختبار المقاومة على معدل الفائدة:

البنوك هي اقل عرضة لخطر أسعار الفائدة. ففي سيناريو مخاطر أسعار الفائدة، فان نتائج اختبار المقاومة تظهر أنها ليست حساسة لحركة ارتفاع موازية في أسعار الفائدة بـ 400 نقطة أساس، لأنها تحمل أدوات مالية قليلة على المدى الطويل.

5–3– نتائج اختبار المقاومة على أسعار الصرف:

إن صدمات سعر الصرف ليس لها تأثير مهم لان البنوك تتعرض لوضعيات ضعيفة مفتوحة أمام النقد الأجنبي، والآثار غير المباشرة هي محدودة لأن صادرات القطاع غير النفطي ما زالت غير متطورة. وأخيرا، فإن البنوك الخاصة هي أكثر مرونة ومقاومة لمختلف الصدمات المتعددة القطاعات من نظيراتها العمومية.

6-توصيات تقرير تقييم الاستقرار المالي الخاص بالجزائر لصندوق النقد الدولي:

تباعا لعملية التقييم الأخيرة لاستقرار النظام المصرفي الجزائري، ونتائج اختبار المقاومة الأخيرة، قد تطلع صندوق النقد الدولي إلى طرح توصيات في المستقبل لاستدراك علاج نقاط ضعف النظام المصرفي الجزائري ولرفع فعاليته ودرجة حساسية للصدمات، وهذه التوصيات تخص عدة جهات مسؤولة مختلفة وفي مدة زمنية محددة في الأمد الطويل أو القصير. كما يلي: (FMI, 2014, p 31)

✓ **الاستخدام الأمثل لعائدات النفط والغاز لتطوير القطاع المالي:** تحسين التجانس الزمني بين الأجيال لعائدات النفط والغاز (القاعدة المالية الحقيقية، والصناديق السيادية).

✓ **الرقابة على الصرف:** التقليل التدريجي للقيود المفروضة على معاملات الصرف الأجنبي.

✓ **سوق الصرف:** السماح للمصدرين غير النفطيين البيع مباشرة في سوق الصرف الأجنبي، لتحفيز التنمية، بما في ذلك العقود الآجلة.

✓ **إدارة السيولة:** خلق نقص في السيولة الهيكلية لتسهيل تنفيذ السياسة النقدية.

✓ **إصلاح البنوك المملوكة للدولة:** انجاز برنامج كامل لإصلاح الحوكمة

✓ **القروض الاستهلاكية:** استبدال القيود على القروض الاستهلاكية بالتدابير الاحترازية؛ إنشاء مركزية المخاطر الائتمانية للأسر ونظام للإفلاس الشخصي.

✓ **الرقابة المصرفية:** لتسهيل إلغاء القروض المتعثرة؛ تحسين الإطار العملي للإشراف. مواصلة العمل من أجل تنفيذ اتفاقية بازل (02) وبازل (3).

✓ **القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** مراجعة البرنامج القائم على المساعدات الحكومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما في ذلك صناديق ضمان الائتمان الجزئي.

✓ **التأمين:** تغيير أسعار وخفض إعادة التأمين الإلزامي.

✓ **نظام الإعسار:** تحديث نظام الإعسار لتخفيف المخاطر وتعزيز بيئة الائتمان.

✓ **النظام الأمني:** تحسين الإجراءات لضمان استرداد الديون.

✓ **العقوبات الجنائية:** تحديد العقوبات في القانون الجنائي فيما يتعلق بسوء إدارة أموال المؤسسات العمومية مع تحقيق جنائي في التنفيذ.

✓ **نظم المدفوعات:** تأسيس مجلس لأنظمة الدفع مسؤولة عن مراقبة وتحديث الأنظمة ووضع خطة لتقليل كمية من النقود الورقية في السيولة بالمعنى الواسع (M2).

✓ **تطوير أسواق رأس المال:** تمويل العجز في الميزانية عن طريق إصدار سندات الخزانة ومراجعة سياسة الإصدار الحكومية لتعزيز السيولة.

✓ **البورصة:** تنفيذ برنامج التحديث الموضوع من طرف (COSOB) في عام 2012.

✓ **إدارة الأزمات:**إنشاء نظام حل (résolution) خاص في حال فشل المؤسسات المالية؛ وتحديد مبادئ إدارة الأزمات المالية؛ تبادل المعلومات واتخاذ القرار بالنسبة للمشاركين في شبكة الأمان المالي.

✓ مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب **(LBC/FT)**: تنفيذ خطة عمل المقررة مع مجموعة التحري للتعاون الدولي ل-(GAFI).

يعتبر اختبار المقاومة من بين أهم الأساليب في تقييم الاستقرار المالي كما سبق، وعادة ما يعتبر التقييم نسبيا وليس مطلقا، لكن أهم ما يمكن الاستفادة منه هو التوصيات التي تؤدي إلى تحسين الأداء بكفاءة، سواءا كان أداءً جزئيا للبنوك والمؤسسات المالية أو كليا لمجمل النظام المصرفي في تمويل الاقتصاد الوطني.

يعاني النظام المصرفي من هشاشة البنوك والمؤسسات المالية، وبالأخص بنوك القطاع العام؛ حيث أنها ستحتاج إلى إعادة رسملة كبيرة في حال تعرضها لأي صدمة خارجية أو داخلية محتملة، كتزايد نسبة تعثر القروض، مثل ما تم معاينته في سيناريوهات اختبار المقاومة لصندوق النقد الدولي.

الخاتمة:

أصبح بنك الجزائر يقاسم الهيئات الدولية (FMI, BRI) القناعة في ضرورة تبني مقاربة الاحتراز الكلي في الإشراف والتنظيم المصرفي، ويتجلى ذلك فعليا في ترسانة القوانين والتعليمات الصادرة خلال الفترة 2010-2014، والمتمثلة في الأمر 10-04 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في أوت 2010 ، والذي نجد أن المادة 35 منه، إن بنك الجزائر أصبح ملزما بتحقيق الاستقرار المالي إلى جانب الاستقرار النقدي، حيث لم يكن هذا الالتزام موجودا في القوانين السابقة. وهذه سابقة في الفكر المصرفي الجزائري، ولقد تم مواصلة إصدار تشريعات جديدة تتماشى وفقا لهذا الفكر المصرفي الجديد والمتمثل في الاحتراز الكلي، حيث قام بنك الجزائر بتطوير وسائل الرقابة الاحترازية الشاملة في شكل متابعة للبنوك بواسطة مؤشرات صلابة النظام المصرفي. إن تحليل الاستقرار لم يشر إلا إلى اضطرابات معتدلة للنظام المالي في مواجهة الصدمات. وتشير اختبارات المقاومة إلى تركيز الائتمان وخصوصا ذلك الائتمان الذي هو أساس المخاطر المصرفية، وأن البنوك العمومية هي الأكثر عرضة للخطر. حيث تتعرض هذه الأخيرة خاص لمؤسسات الدولة الكبيرة لقطاعات التصنيع والبناء والتجارة، وبالتالي فان الصدمات محصورة في تلك المؤسسات والقطاعات. ومع ذلك، فإن هامش المناورة الميزانية للجزائر هي كبيرة، وذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط، ويمكن أن نشهد أن الدولة قادرة ومستعدة لدعم البنوك.

نتائج الدراسة:

يمكن استخلاص مجموعة من النتائج التي توصلنا إليها في:

1- يتم الحفاظ على الاستقرار المالي من خلال تعزيز الاطار الفعال لرقابة النشاطات بين البنوك، والحد من التعامل بالمشتقات المالية والعناصر خارج الميزانية، وهي العناصر التي تعاظم من العدوى المالية والتعرض المشترك بين البنوك، وأيضا رفع المتطلبات الخاصة بالمؤسسات ذات الأهمية النظامية كما نصت عليه مقررات بازل (3)، والذي يندرج ضمن مقاربة الاحتراز الكلي، لضمان سلامة النظام المالي من التعرض المفاجئ لأي انهيار جزئي أو كلي بفعل التشابك بين مكوناته؛ أي الحد من اثر الدومينو.

ويتحدد كذلك الاستقرار المالي من خلال الكشف والحد من التقلبات الدورية (la procyclicité)، أو بمعنى الحد من سلوك البنوك في مسايرة توجهات النمو الاقتصادي، لتجنب الإفراط في الائتمان. إن بازل (3)، توفر إطارا فعالا للتعامل مع هذا السلوك من خلال الاحتفاظ بمصدات حماية نظامية في حدود (2.5%) من رأس مالها، تكونها في فترة التعافي وتعتمد عليها في فترات الأزمات والاضطرابات، وبالتالي فان هذه الأداة ذات البعد الاحترازي الكلي، تعتبر أداة توفر للسلطات الإشرافية إمكانية استباق خطر النظام بفعالة.

2- إن مقاربة الاحتراز الكلي أبرزت توجهات إشرافية جديدة أسهمت في وضع سياسات احترازية كلية في متناول السلطات التنظيمية والإشرافية تستخدمها لتخفف أو تعطيل آليات حدوث عدم الاستقرار المالي وبالتالي استباق خطر الصدمات الخارجية والأزمات المالية، حيث انه إذا تعلق الأمر بالعدوى المالية نجد أن مقاربة الاحتراز الكلي تأخذ بعين الاعتبار الارتباطات بين البنوك والمؤسسات المالية فيما

بينها من خلال علاقات الائتمان والمقاصة وغيرها، وهو التنظيم الذي يسمح بالحد من العدوى المالية بين البنوك وتقطيع خطر النظام . وتولي أهمية للمؤسسات ذات الأهمية النظامية ويمكن للسلطات الإشرافية أن تطالب هذه المؤسسات برفع متطلباتها الدنيا حسب أهميتها النظامية لأجل أن تتحمل قدرة اكبر على امتصاص الخسائر، بحيث أنها تساهم فيها بشكل اكبر في النظام المالي بفعل روابطها القوية والمتشعبة في النظام المالي. وتأخذ هذه المقاربة بعين الاعتبار أيضا التفاعلات مع القطاع الحقيقي بما يمكن أن تحد من التقلبات الدورية وتكوين مصدات نظامية في حدود (2.5%) حسب مقررات بازل (3) في أوقات التعافي واستخدامها في أوقات الأزمات سيحد من سلوك البنوك في التوسع في الائتمان.

3-النظام المصرفي الجزائري هش، وغير محصن بما فيه الكفاية ضد الصدمات الخارجية ومخاطر النظام، بحيث أن أي صدمة داخلية أو خارجية (انخفاض أسعار البترول، انخفاض قيمة العملة، ارتفاع مستوى القروض المتعثرة)، سيضطر البنوك إلى إعادة رسملة قوية.

التوصيات:

- ✓ بعد التبني الصريح لمقاربة الاحتراز الكلي من طرف بنك الجزائر، نوصي بالاستخدام الفعال لأدوات الاحتراز الكلي، ولتحقيق ذلك يجب الاستعانة بنظم الإنذار المبكر للازمات، وتقييم قدرة النظام المالي لتحمل الصدمات.
- ✓ إنشاء هيئة مستقلة تتولى مهمة تحقيق الاستقرار المالي، لتجنب تعارض الأهداف وخاصة مع هدف الاستقرار النقدي، ولتجنب التعارض بين أدوات الاحتراز الكلي وأدوات السياسة النقدية. ونوصي بإنشاء هيئة للتنسيق بين بنك الجزائر وهيئة الاستقرار المالي لتبادل المعلومات وتجنب الوقوع في التعارض وترتيب الأهداف والأولويات.
- ✓ نوصي بإصدار تقارير حول الاستقرار المالي دورية من طرف الهيئة المسؤولة عنه لإضفاء الشفافية عن وضع النظام المالي والمصرفي ودرجة استقراره.
- ✓ تحديث القطاع المالي وتحسين الحوكمة في البنوك العمومية، تنفيذ برنامج تحديث مركزية المخاطر، وتحسين نظام الحماية وتعزيز قانون الإفلاس، وتعزيز سلامة القطاع المالي وإنشاء نظام لعلاج حالات الإفلاس البنكي، تكثيف الرقابة المصرفية على أساس المخاطر والإشراف على القطاع المالي، وتعزيز مكافحة غسل الأموال مكافحة تمويل الإرهاب (LBC/FT) بتصحيح القصور الاستراتيجي المحدد من طرف مجموعة العمل المالي (GAFI) وتعزيز فرص الحصول على التمويل.

المراجع باللغة العربية:

1- بوبكر ,م .(30 05 ,2015) .الاستقرار المالي في اطار مقاربة الاحتراز الكلي .*اطروحة دكتوراه* .الجزائر ,جامعة الجزائر 3، دالي ابراهيم ,الجزائر العاصمة.

2- سفير ,م & .,بوبكر ,م .(12 ,2016) .ادارة المؤسسات المالية النظامية والسيولة النظامية وفق مقررات بازل ثلاث ، حالة الجزائر .*مجلة معارف* ,(21)ص ص.375-357 .

3- شينازي ,غ .(2005) .الحفاظ على الاستقرار المالي .*تقرير صندوق النقد الدولي* .

4- *بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وأبعادها بالنسبة للصناعة المصرفية*،2003، *مجلة اتحاد المصارف العربية*، بيروت ، لبنان.

5- أحمد مهدي بلوافي، 2008، البنوك الإسلامية والاستقرار المالي، تحليل تجريبي، *مجلة جامعة الملك عبدالعزيز :الاقتصاد الإسلامي، جدة، المملكة العربية السعودية، 212*

6- بوبكر مصطفى، 2015، *الاستقرار المالي في إطار مقاربة الاحتراز الكلي*، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3

7- المادة 105 من الامر 10-04، المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 26 اوت، 2010، الجريدة الرسمية 50
8- النظام رقم 04-11، 2011. المتعلق بغسيل الأموال ومكافحة الإرهاب، المؤرخ في 4 نوفمبر 2011.
9- المادة السابعة (7) من النظام 2014.01-14، المتعلق بالملاءة، المؤرخ في 14 فيفري 2014.
10- المادة 4 و 5 النظام 03-12،2012، *المتعلقة بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما* .
11- تقارير بنك الجزائر2007، 2009، 2010، 2011، 2012
12- أيتعكاش ,س .(2012/2013) .تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل و مدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية .*أطروحة دكتوراه* .كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير ,جامعة الجزائر3، الجزائر.

المراجع باللغة الفرنسية:

1- BA. (2016). *RAPORRT DE LA BANQUE D'ALGERIE*. ALGER.
2- CLAUDIO, B. (2009, 09). L'approche macro-prudentielle appliquée à la régulation et à la surveillance financière. *Revue de la stabilité financière* (13).
3- Bulletin De La Banque De France, N° 84, p 52
4- Bultin De La Banque De France, N° 10, p 100
5- Rapoort FMI, Evaluation de la stabilité du système financier algérien, new yourk, 2014, PP :10-36.
6- Rapoort FMI, Communiqué de presse n° 17/201, Rapport du FMI, new yourk, 2017, P :34. Disponible sur le lien : https://www.imf.org/~/media/Files/Publications/CR/2017/French/Algeria-2017-Article-IVf.ashx
7- M. BOUMGHAR, h. MINIAOUI et m. SMIDA, « la stabilité financière, une mission pour la banque centrale», les cahiers du cread n°87, 2009, p 82
8- Sarah woo, Micro-Prudence, Macro-Risk, 2011, p 2